رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني لـ(المدى):

نواصل المساعي لدرء مخاطر الأزمة السياسية بالتأكيد على الوحدة الوطنية

الفساد وغياب الأمن والأزمات أصبحت آفة تنخر جسد الدولة والمجتمع

أصبح مألوفاً لدى المتابعين للشأن السياسي العراقي، الحضور الفاعل لمسعود بارزاني، في المنعطفات التي تشهدها البلاد، حتى قبل أن يصبح رئيساً منتخباً لاقليم كردستان. وقد تعرف عليه البعض عن كثب، لكن الاكثرية تابعته وهو يطل من على شاشات الفضائيات العربية، وهو يحدد بوضوح وصراحة وبعبارات مقتضبة، مواقفه وآراءه وتوجهاته حول أكثر القضايا اشكالية وتعقيداً، دون ان يحيد، أو يخرج عن السياق أو يلجأ الى المراوغة والدوران حول المعاني والمصطلحات.

ومن هذا التوصيف الذي عرف عنه، أصبح المتابعون والمراقبون يستنتجون وجهة تحرك أي أزمة أو أي أمر مستعص اذا كان لذلك علاقة بمواقفه أو وجهة نظره... لهذا اصبح حضوره السياسي، من بينَ العناصر الاساسية للمشهد السياسي، وقوة دفع ايجابية للعملية السياسية في البلاد فضلاً عن انه مرجعية كردستانية نافذة بعد ان تبوأ رئاسة الاقليم. لقد بات واضحاً بفضل ذلك ان الكرد ليسوا جزءاً من المشكلة في العراق، كما قال أمين عام الجامعة العربية، بل "طرف في الحل".

للتعرف على ما يراه مسعود بارزاني في المشهد السياسي اليوم كان هذا الحوار:

المدى: كيف تحدد ملامح الوضع السياسي، وما توصيفك للحالة الراهنة، بعد اسابيع من وصولك الى بغداد؟

بارزاني: لا بد من الاعتراف، دون تلاعب بالمصطلحات، بأن البلاد تعيش حالة من حالات "الازمة" لكنها ليست "مستعصية" وليست من تلك الازمات التي تنطوي على تناقضات جادة او تناحرية لا سمح الله.

لقد سعينا دائماً لتجنب مثل هذه الحالة، ودرء مخاطرها عن شعبنا. والتأكيد على الثوابت الوطنية، التي تمثلت في تضافر جهود كل القوى بغض النظر عن طابعها الايديولوجي او السياسي او العرقي او المذهبي، على قاعدة برنامج عمل وطني مشترك، ونبذ اي نهج او اسلوب للانفراد او التمييز او التهميش للآخرين أو تغييب أي طرف. بعيداً عن الاستقواء بالقوة العددية او بأي أفضلية أخرى، سوى الانطلاق من المصالح الوطنية العليا والاعتماد على مبادىء العمل المشترك وتجنب اغفال اي قوة او طرف، مهما كانت قوته العددية او نفوذه السياسي، ما دام يسعى لتحقيق ذات الاهداف.

المدى: لكن الحالة الراهنة جاءت مفاجئة، بعد جولة من اللقاءات والمشاورات التي اشاعت اجواء الامل بتشكيل الحكومة؟

بارزاني: هذا صحيح، لكنه لا يعني اننا دفعنا البلاد نحو هذه الازمة، او ارتضينا بها، او انها من فعل فاعل مجهول، او حتى انها جاءت من الفراغ.

لقد جاءت هذه الازمة، حصيلة تراكمات سلبية تعود بعض جذورها الى الايام الاولى من سقوط النظام الاستبدادي السابق، والاخطاء الفادحة التي ارتكبت في معالجة قضايا تتسم بطابع مقرر في حياة البلاد سواء على مستوى اعادة بناء الدولة بعد انهيارها، او تقرير مصائر شرائح اجتماعية معينة، او في الاسس التي ارسيت على اكثر من صعيد، سياسي واقتصادي وعسكري واجتماعي وأمني.

ان حصيلة كل ذلك ادت الى مستوى نوعي من الاحتقان السياسي والطائفي، بل حتى الانساني الذي سببه الخراب ودوامة العنف والتصفيات والجور والتمييز وتدهور الحالة المعيشية لقطاعات واسعة من المواطنين، ناهيك عن مظاهر الفساد المستشرية في مفاصل الدولة كلها تقريباً، وانعدام ابسط مستلزمات الحياة الاعتيادية من كهرباء ووقود وغير ذلك من الشروط الانسانية الطبيعية.

وأكاد اقول بقدر من الصراحة غير المستحبة، اننا كاحزاب وقوى لم نستشرف آفاق تطور الوضع بعد سقوط النظام، واحتمالات التداعيات التي قادت الى ما نحن فيه الان. ولم نتصرف بمسؤولية وحكمة، ونتخذ المواقف والقرارات التي تجنب البلاد مثل هذا المصير.

واكاد أخشى ان البعض منا لا يتصرف حتى الان الا بنفس الادوات والمنطق الذي لا يؤشر الى صحوة سياسية مطلوبة لتجنب مزيد من الخسائر وضياع الوقت والفرص.

المدى: لكن المظاهر السلبية التي اشرتم اليها، سواء تمثلت بالفساد الذي ينخر بنيان الدولة أو غياب الامن والكهرباء والوقود ومظاهر التمييز وغيرها مما ذكرت ليست جديدة، فهل ان التشديد عليها يأتي هو الآخر من باب "الصحوة السياسة"؟

البارزاني: سمه ما شئت، ولن اجادل فيما اذا كنا قد حددنا هذه المظاهر في مراحل مختلفة سابقة، بهذه الكيفية او تلك ام لا، لكنني اؤكد على حقيقة انها لم تعد اليوم مجرد ظواهر سلبية، بل آفة تنخر جسد الدولة والمجتمع، وتنعكس عليهما، كمؤسسات ومراكز قرار وبنى اجتماعية واقتصادية وثقافية. انها تشكل تهديداً مباشراً للدولة التي نريد لها ان تكون دولة قانون ومؤسسات وحريات، "دولة مدنية" بالمعنى الحضاري المعاصر.

بل ان آليات وادوات ملاحقة ومكافحة هذه الظاهرات هي نفسها "منخورة"، اذ هي مبنية على اسس خاطئة لم تراع فيها المبادىء الديمقراطية أو حقوق المواطنة او الاحتكام الى روح القانون والعدالة. وانما يجري الاحتكام في ادارتها الى نزعات الثأر والتمييز والاقصاء والكيل بمكيالين، والتهميش وغيرها من قيم التخلف ونزعات الانتقام.

ان القول، باننا نهتدي بالديمقراطية، لم يعد حجة مقنعة لدى المواطنين، او حلاً شافياً سحرياً، بل انه اصبح يشيع لدى أوساط واسعة منهم، معاني أخرى مناقضة وسلبية، واخشى انه سيصبح، اذا ما استمر الحال على هذا المنوال واعني استمرار التناقض بين الاقوال والمصطلحات والافعال مثاراً لأشجان مريرة.

المدى: نحن نعرف ان دولتنا ومؤسساتها اصبحت مغرقة بمظاهر الفساد، بل تعيد انتاج انواع جديدة منه، لكنك تشير الى ان ادوات وآليات مكافحة الفساد هي الاخرى "منخورة"، هل لنا ان نتبين ما تعنيه بذلك؟

بارزاني: ان تسميتها تعود بنا الى مرحلة الحاكم المدني بول بريمر، ولست في معرض تقييم تلك المرحلة، او دور واداء بريمر، لكني لن اتسامح مع نفسي اذا ترددت في القول ان الكثير من تلك القرارات او الاداء جاء على خلفية ضعف فاضح في فهم طبيعة المرحلة والحراك الاجتماعي ومستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي للبلاد والعواقب الوخيمة التي خلفتها عقود التسلط والدكتاتورية والتجويع وتبديد الارواح والثروات. وكل ذلك يشكل جوانب من اي مشهد سياسي وما يقتضيه من سياسات وقرارات ومؤسسات وادوات.

خذ على سبيل المثال، ان بريمر قرر تشكيل شبكة الاعلام العراقية المستقلة، معتمداً على نموذج الـ ((BBCاي ان تكون نواة اعلام ديمقراطي مستقل عن الدولة، متحرر من اي نفوذ او ولاء او خضوع للحكومة والمتنفذين فيها. ناسياً ان الاستقلالية، كما هي حال المفاهيم والممارسات الديمقراطية، تحتاج الى بنى اجتماعية واقتصادية وثقافية ومستوى من التطور على كل صعيد، وقبل كل شيء الى دولة مؤسسات وحريات.

اين شبكة الاعلام العراقية من تلفزيون وصحافة وغيرها من هذه المفاهيم؟ لقد اصبحت خاضعة كلياً لرئيس الوزراء (اياً كان من يتولى هذا المركز) ولنفوذ مراكز القوى والقرار. ولا اعتقد ان احداً يعتقد انها الان مستقلة او يريدها كذلك، وهذه الحالة انما هي تعبير عن اساس موضوعي موصوف.

وكذلك الحال بالنسبة لمفوضية النزاهة، او اجتثاث البعث، او اي هيئة تصنف باعتبارها مستقلة، ان القرارات فيها، محض انتقائية، مبنية على التمييز بل وللاسف الشديد تنطوي في احيان كثيرة على تصفية حسابات وانتقام واقصاء وابتزاز. خذ على سبيل المثال عملية الاجتثاث، الا ترى ان آلاف البعثيين ممن يبدون الولاء، وقد يكون في احيان كثيرة ولاءً كاذباً، مرائياً لهذا الطرف او الحزب او ذاك، او يظهرون الايمان المنافق، لا يشملهم اي قرار بالاجتثاث، بل تفسح امامهم فرص القفز الى مراكز المسؤولية والحصول على امتيازات لم يحلموا بها ايام مجدهم الغابر...

وكذلك الحال بالنسبة للنزاهة وملاحقة الفساد، فان الحالات الفاضحة من الدعاوى والملاحقات، وانا لا اريد بذلك تبرئة ذمة احد او الدفاع عنه، لكنها في الغالب الاعم تتخذ طابعاً انتقائياً بدوافع الانتقام وتصفية حسابات سياسية.

لهذا نحن نعبر بوضوح عن رفضنا لهذه الممارسات ونطالب باعادة النظر في بناء هذه المؤسسات وآلياتها وتكويناتها ونطالب بخضوعها لسلطة البرلمان ومراقبته المباشرة.

قد يدفعنا هذا الرفض والاحتجاج احياناً الى اتخاذ مواقف من ضحايا هذه الاجهزة والمؤسسات قد لا تكون مفهومة لمن لا يرون الا هذا الجانب من هذه الظاهرة الخطرة.

وأود ان اؤكد في هذا السياق، اننا حريصون، كل الحرص على العمل الجاد، ولكن العادل والمسؤول، لاجتثاث الارهابيين والصداميين وملاحقة الفاسدين والمجرمين واللصوص الكبار قبل الصغار.

المدى: لنعد الى الحالة الراهنة، والأزمة الملازمة لها، كيف تحدد اذا سلمنا بدور الجذور التي اشرتم اليها، العناصر التي كانت وراء تفاقمها بالشكل الذي انعكست فيه؟

بارزاني: ان الاعتداء الآثم على مرقد الامامين العسكريين في سامراء، شكل تصعيداً خطراً أجج المشاعر المحتقنة، وافلتها من عقالها. ودفعها الى القيام باعمال في الاتجاه الخاطىء. رغم التدارك الحكيم للمرجعيات الدينية الرفيعة.

وكان بالامكان شروع الحكومة فوراً باتخاذ اجراءات وقائية عاجلة تحول دون اي تداعيات تدفع باتجاه تحويل النقمة نحو اخوتهم في الدين بدلاً من توجيهها الى الارهابيين والتكفيريين الذين خططوا لها بمهارة وقصدية لاثارة فتنة طائفية طاحنة! وهي ما بشروا بها بعد ان نظّروا لها بوثائق كشفت في وقت مبكر.

لكن علينا ان نتذكر بانصاف، ان هذا الاحتقان الطائفي لم يكن بمعزل عن المفخخات والتفجيرات الانتحارية التي استهدفت مناطق الشيعة وتجمعاتهم السكانية حتى في المدن المقدسة. ولقد لعبت الفضائيات ووسائل الاعلام الخارجية دوراً تحريضياً بتوجيه هذه النشاطات الاجرامية، واضفاء طابع طائفي محدد عليها.

ومع ان المرجعيات السنية نددت بهذه الاعمال واستنكرتها الا ان تلك الاعمال بعد ان تصاعدت وتوسعت، باتت تتطلب من تلك المراجع ادانة ترتقي الى مستوى الجريمة المرتكبة وذلك بتحريمها وتجريم القائمين بها والمروجين لها وحماتها بفتاوى وخطب في المساجد وكل الاساليب التعبوية والاعلامية والسياسية المناسبة.

لكن العوامل الكامنة في اساس الازمة تعود من جانب آخر الى النهج السياسي والامني الخاطىء للحكومة، والافتقار الى رؤية متكاملة ومترابطة لوضع حد للانفلات الامني والتدهور الذي يشهده البلد وانعدام ابسط المتطلبات التي ترتبط بحياة المواطنين.

وهذا النهج ينبغي ان يربط الاجراءات الامنية والدفاعية، بالمناخ السياسي واشاعة اجواء الثقة فيما بين مكوناتها، من خلال اوسع مشاركة سياسية شعبية، اضافة الى تدابير تؤدي الى حل مشاكل الكهرباء والوقود والماء، وانعاش الدورة الاقتصادية، وتفعيل العمالة والتخفيف من الاعباء المعاشية للمواطنين واعطاء فرص عادلة لهم في العمل، وتصفية مظاهر المحسوبية والرشوة في دوائر الدولة، والكف عن تحويل الدولة ووزاراتها ومؤسساتها الى مقرات حزبية، وجعل وظائفها حكراً لاعضائها ومؤيديها ومناصريها.

المدى: الا ترى ان سيادتكم تجنبتم حتى الآن الاشارة الى علاقة الازمة بالسيد الجعفري رئيس الوزراء، او موقفكم مع الاطراف الاخرى من قبول ترشيحه لتولي هذا الموقع لولاية جديدة؟

بارزاني: لقد حاولنا في التحالف الكردستاني حتى اللحظة الاخيرة تجنب الوصول الى هذا الموقف، ومعالجة الاشكاليات المتفاقمة باعتماد برنامج عمل ونهج سياسي واساليب وآليات مناسبة تشكل ضوابط للحكومة المقبلة ورئيسها. ولتجنب اي التباس وسوء فهم، فان الموقف الذي انتهينا اليه في التحالف الكردستاني لا علاقة له اطلاقاً بالموقف من شخص السيد ابراهيم الجعفري او حزب الدعوة ومن باب اولى من الائتلاف والاطراف المشاركة فيه.

بل جاءت صياغة هذا الموقف على خلفية اداء رئيس الحكومة ومواقفه طوال فترة ولايته المنتهية، على صعيد معالجة القضايا التي ترتبط بالوضع العام في عموم البلاد في الميادين الحيوية التي اشرت اليها، والفشل في معالجة اسبابها او ايجاد حلول تخفف من اعبائها على المواطنين وكذلك في الموقف من تنفيذ الالتزامات والاستحقاقات التي يفرضها قانون ادارة الدولة، وبشكل خاص انجاز ما تتطلبه المادة (٥٨) من قانون ادارة الدولة بشأن كركوك.

لكن الاهم من ذلك، ما اتسم به تعامله مع الوزراء والمسؤولين من استعلاء والغاء دورهم ونزعة تركيز السلطات في يده، واهمال التشاور حتى في القضايا المصيرية مع شركائه في الحكومة بل حتى مع ممثلي الائتلاف انفسهم.

لقد تجاوزنا حتى الان الكثير من الحقائق والتواطؤات التي نرى انها استهدفتنا في الاقليم، سواء تمثلت في تعطيل الالتزامات الحكومية المالية او التمييز او اشاعة جو من الشك فيما يراد له ان يمرر علينا من وراء الحدود. لكن تفاقم هذا النهج والاسلوب جعل من الصعب المنذر بمخاطر اكثر فداحة على البلاد، تجاهل ذلك كله والسكوت عنه.

ولسنا نبالغ اذا قلنا ان الزيارة الاخيرة الى تركيا، جاءت لتؤكد بشكل اوضح مخاوفنا وشكوكنا.

ان مجرد توقيت الزيارة في هذا الجو الملبد بالهواجس وعناصر التفجير السياسي من القوى المترددة بالاشتراك في النشاط الحكومي، والى تركيا بالتحديد، يحتاج الى وقفة تقييمية ليست لصالح تزكية هذه الخطوة غير المدروسة.

لقد بذلت قيادة التحالف جهداً استثنائياً سواء من قبل رئيس الجمهورية مام جلال او من كلينا لتطويق الازمة الكامنة، والبحث عن ضوابط وآليات ديمقراطية تكبح اي نهج او ممارسة لا تجسد التشارك في المسؤولية في المرحلة المقبلة. الا ان الزيارة الاخيرة اكدت لنا ان من المتعذر ثني الاخ الصديق الجعفري عن اسلوبه في ادارة الدولة او نهجه السياسي غير المنسجم مع القواسم المشتركة لنا جميعاً.

المدى: ما المخرج حسب تصوركم؟

بارزاني: المخرج يكمن في تفعيل مبادئ الديمقراطية التي تعتمد في مثل هذه الحالات، والنظام المعتمد من قبل الائتلاف نفسه يؤكد على ان اختيار مرشحه لهذا الموقع يجب ان يحظى بموافقة الاطراف السياسية الاخرى، وكذلك ان يكون مقبولاً من المحيط الاقليمي والدولي.

اعود فاؤكد ان هذا الموقف، لا ينطلق من بواعث شخصية او انتقاص من شخص الجعفري، او يستهدف الائتلاف او الشيعة، فنحن لسنا ممن يعبث بتحالفاته او يتخلى عنها بسهولة او يغيرها بدوافع تكتيكية.

ولكن من حقنا على حلفائنا ايضاً احترام وجهة نظرنا وتقييماتنا، ونحن لا نطالب في المحصلة النهائية الا الائتلاف وليس غيره باختيار شخصية مقبولة لهذا المنصب الرفيع من الآخرين وقادرة على تجسيد ارادتهم ويمتلك الكفاءة المطلوبة لادارة الدولة في مرحلة بالغة التعقيد والحساسية، آخذين بنظر الاعتبار استمزاج رأينا والشركاء الاخرين في العملية السياسية.

ونحن اذ نؤكد على ضرورة التخلي عن اي نزعة لاستثناء هذا الطرف او ذاك ووضع خطوط حمراء تحرمها من المشاركة. مشددين على اهمية تشكيل حكومة وحدة وطنية واسعة التمثيل بالاعتماد على الاستحقاق البرلماني في اطار توافق وطني، انما ننطلق من الحرص على انجاح مسيرتنا نحو عراق ديمقراطي اتحادي راسخ البنيان.

ونرى ان شروط اقامة جبهة وطنية واسعة غدت ناضجة وممكنة هذه الايام كفيلة بتجاوز الصعوبات القائمة وتعبئة كل القوى في مسيرة العمل الوطني.

المدى: متى سيتم اعلان الحكومة الموحدة لاقليم كردستان؟

بارزاني: في القريب العاجل ان شاء الله. فهي في طور الانجاز، وما يعطلها انشغالنا في بغداد، ورغبتنا بالمشاركة مع اشقائنا لتشكيل الحكومة العراقية وليس هناك اي سبب آخر للتأخير او التأجيل

المدى: ما انعكاس تحول اقليم كردستان الى اقليم نفطي مستقبلاً على الاقتصاد العراقي؟

بارزاني: سيكون انعكاس ذلك خيراً يعم العراق كله، فميزانية البلاد ستتضاعف، وعملية الاعمار والتقدم ستزداد سواء من حيث الوتيرة او ميادين البناء والتطور، ونحن محكومون بالدستور المقر في هذا الشأن كما في غيره من شؤون ادارة البلاد والاقليم.

المدى: ما تأثيرات توحيد ادارتي الاقليم على العلاقات الخارجية عامة ودول الجوار خاصة.

بارزاني: ان ما يجري في الاقليم وفي عموم العراق، انما هو شأن داخلي محض، يقرره العراقيون وحدهم بالاعتماد على الممارسة الديمقراطية وعبر صناديق الاقتراع، وبالاستناد الى الدستور المقر في البلاد.

ولا بد لدول الجوار والعالم من احترام خياراتنا مثلما نحترم خياراتهم وسيادتهم، ما دامت لا تنتقص من حقوق الطرف الآخر.

لقد اصبح واضحاً للجميع اننا نركز اهتمامنا بالدرجة الرئيسية على اعادة بناء دولتنا على اسس ديمقراطية والعمل على تقدم وتطور كل وحداتها سواء على مستوى الاقليم او المحافظات او اي تكوين يتقرر في المستقبل دستورياً.

ومثلما نسعى لتحقيق الامن والاستقرار والنمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي والثقافي في الاقليم نتمنى ذلك لدول الجوار وغيرهم.

المدى: هل ترون في فصل التحالفات السياسية داخل البرلمان عن المواقع الحكومية، عامل تطور؟ ام عامل تراجع بالنسبة للأداء الحكومي؟

بارزاني: كيف يمكن تحقيق مثل هذا الفصل؟

التحالفات السياسية في البرلمان، او ما يسمى بالاستحقاق الانتخابي سينعكس في التشكيلة الوزارية القادمة، ولا بد ان يشكل ذلك عامل دفع ايجابي. لكن من الممكن ان تتحقق تحالفات داخل البرلمان او توافقات حول قضايا معينة بين بعض اطراف التحالف الحكومي أو غيره، وقد تتغير تركيبة التحالفات البرلمانية بين قضية وأخرى، وهذا امر طبيعي في الانظمة الديمقراطية وفي العمل البرلماني.

المدى: هل ترون اهمية انبثاق ميثاق شرف وطني تلتزم به جميع الاحزاب والقوى والكيانات والتحالفات السياسية، للاتفاق على محددات ستراتيجية وطنية واضحة؟

بارزاني: الاتفاق على تشكيل الحكومة ومشاركة الجميع فيها سيعتمد على برنامج وطني ونظام داخلي لادارة الحكومة وهما يشكلان ما يمكن تسميته بالمحددات الاستراتيجية الوطنية.

المدى: هل ترون اهمية بلورة قانون يلزم الحكومة المنتهية ولايتها بتقديم وثائق حول مسيرة عملها في ميدان المهمات والانجازات والاخفاقات والفساد الاداري، امام الشعب مباشرة، قبل تولي الحكومة الجديدة مهامها؟

بارزاني: علينا الان ان نتوصل الى اتفاق نهائي بشأن الحكومة الحالية، ثم نتدبر امرها في المستقبل ومراقبة نشاطها وبرامجها وهذه هي القضية الاكثر الحاحاً.

المدى: كيف ترون الاجراءات الفعلية الواجب اتخاذها في ميادين:

أ- محاصرة الارهاب
ب- مكافحة الفساد الاداري
ت- اجتثاث الجريمة المنظمة

بارزاني: يتطلب لتحقيق ذلك، مناخ سياسي بناء يعتمد اوسع مشاركة سياسية يترافق مع انعاش الاقتصاد ووضع حد للبطالة، وتأمين الخدمات الحيوية، ثم اتخاذ تدابير امنية وعسكرية رادعة من جانب، والعمل على حماية المواطنين وتأمين مستلزمات امنهم ونشاطهم الحيوي اليومي من جانب آخر، كل ذلك ينبغي ان يتخذ بشكل مترابط ومتواز.

المدى: كيف تقيمون تجربة كردستان خلال العقد الماضي من النواحي المختلفة وكيف يمكن الاستفادة من هذه التجربة وتعميمها على مناطق العراق الاخرى؟

بارزاني: على الآخرين من الشركاء تقييم هذه التجربة، وتحديد مدى الاستفادة من تجربة الاقليم.

لكن ما تحقق حسبما اراه، يعتبر انجازاً للعراقيين جميعهم، فما هو ايجابي في مسيرة الاقليم،... السياسية والاقتصادية يؤشر لآفاق واعدة لكل العراقيين اذا ما تضافرت الجهود وسلمت النيات.

المدى: ما البدائل التي يمتلكها التحالف الكردستاني فيما اذا اصر الائتلاف على ترشيح الجعفري؟

بارزاني: نحن نثق بحكمة الائتلاف، وقواه، ولا اعتقد ان اي طرف وطني يحرص على مصالح البلاد العليا يمكنه ان يهمل آراء الاخرين او تقييماتهم، والائتلاف كما ارى يشدد على اهمية الاحتكام الى المبادىء الديمقراطية، ولهذا يشير في احد مبادئ نظامه الداخلي الى ضرورة ان يحظى مرشحه لمنصب رئاسة الوزراء بقبول الآخرين، ولربما سيلعب الصديق الجعفري نفسه دوراً ايجابياً في معالجة الازمة، بالاشتراك مع زملائه في ايجاد بديل مقبول. ونؤكد مرة اخرى على تحالفنا الاستراتيجي مع الائتلاف.

بذلت قيادة التحالف جهداً استثنائياً لتطويق الازمة الكامنة الا ان زيارة تركيا اكدت تعذر ثني الاخ الصديق الجعفري عن اسلوبه في ادارة الدولة ونهجه السياسي غير المنسجم مع القواسم المشتركة لنا جميعاً.

الاعتداء على مرقد الامامين العسكريين شكل تصعيداً اجج المشاعر المحتقنة وافلتها من عقالها رغم التدارك الحكيم للمرجعيات الدينية الرفيعة